ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Volume 7, Issue 9, September 2020, p. 182-198

İstanbul / Türkiye

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

http://dx.doi.org/10.17121/ressjournal.2799

Article History:
Received
02/08/2020
Received in revised form
20/08/2020
Available online
15/09/2020

INDICATORS OF WOMEN'S EMPOWERMENT IN THE 2018 GOVERNMENT PROGRAM

Hiba Abdulmohsin ABDULKAREEM[1]

Abstract

Characterizing the developmental scene in Iraq is an extremely difficult issue, especially with regard to the procedures for empowering women, because our consolation for what women suffer in our society is a heap of discriminatory traditional culture against them and a lack of awareness of themselves and their legitimate rights, in addition to the weakness of government policies and the lack of resources and opportunities and Herein lies the problematic. The importance of the research comes from the importance of the role of women in society and the social, economic, health and political dimensions this role represents, and the extent of their impact on the development process in Iraq. As for its goals, it is to identify the most important indicators of women's empowerment in the program for the year 2018, by reading the proportions and statistics of the reality of women in the social, economic, political and health fields, which we deduced from most of them marginalization and discrimination on the basis of gender, and progressed in some of its aspects, but it was not at the required level. Then we proposed some enabling measures hoping to integrate women in all levels of development

Keywords: Indicators, Empowerment, Women, Government Program.

[1]Dr. Baghdad University, Iraq, hibaabd82@gmail.com

مؤشرات تمكين المرأة في البرنامج الحكومي لعام 2018

هبه عبد المحسن عبد الكريم [2]

الملخص

يُعتبر توصيف المشهد التنموي في العراق أمراً غاية في الصعوبة، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات تمكين المرأة، ذلك أن عزاءنا ما تعانيهِ المرأة في مجتمعنا هو رُكام من الثقافة التقليدية التمييزية ضدها وقلة وعيها بذاتها وحقوقها المشروعة، إضافة إلى ضعف السياسات الحكومية وقلة الموارد والفرص وهنا تكمن الإشكالية. وتأتي أهمية البحث من أهمية دور المرأة في المجتمع وما يمثلهُ هذا الدور من أبعاد اجتماعية واقتصادية وصحية وسياسية ومدى تأثيرها على العملية التنموية في العراق. أما عن أهدافه فهي الوقوف على أهم مؤشرات تمكين المرأة في البرنامج الحكومي لعام 2018 وذلك من خلال قراءة نسب وإحصاءات واقع المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والتي استنتجنا من معظمها تهميشاً وتمييزاً على أساس النوع الاجتماعي، وتقدماً في بعض جوانبها لكنهُ لم يكن بالمستوى المطلوب. وبعدها اقترحنا بعض الإجراءات التمكينية آملين من خلالها دمج المرأة في كافة الأصعدة الانمائية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات، تمكين، المرأة، البرنامج الحكومي.

[2] م. م. ، جامعة بغداد، العراق، hibaabd82@gmail.com

المقدمة:

إن مسألة المرأة باتت تندرج ضمن أولويات القضايا الإصلاحية لأغلب بلدان العالم وذلك لما تمثلهُ المرأة من بُعد حضاري ومعرفي يتساوق مع المنظور التنموي ورؤيته حول عناءات المرأة على مر التاريخ. وإن صح التعبير فالمرأة العراقية عانت الكثير ولا زالت تُعاني ظروفاً استثنائية كالفقر وقلة المشاركة في سوق العمل والتمييز على أساس النوع الاجتماعي وانخفاض مستويات الالتحاق بالتعليم والعنف بكافة أشكالهِ وأساليبهِ اللا إنسانية وهشاشة خدمات الرعاية الصحية وندرة المشاركة في مواقع صنع القرار. إضافتاً إلى التحديات الطارئة التي أفرزتها العمليات الإرهابية كـالنزوح والتهجير والإقصاء وزواج الأطفال والإتجار بالبشر وغيرها من التحديات التي تمس نوعية وجودة الحياة.

ومع كل تلك الأزمات الإنسانية لابد من النهوض بواقع المرأة وانتشالها من ذلك الواقع المرير وهذا لا يتحقق إلا من خلال إجراءات تمكينية تتجه صوب تحسين تصورات المرأة عن ذاتها وآخر خارجي يتجه صوب تحسين تصورات المجتمع عنها كي تستطيع النهوض بمتطلبات التنمية وتكون عنصراً فاعلاً فيها. وهنا تتبلور أزمة المرأة وممانعتها!

وقد حاولنا في بحثنا هذا سبر أغوار مؤشرات تمكين المرأة في البرنامج الحكومي لعام 2018، وما تمخض عنه من مجالات تخص المرأة. حيث جاء المحور الثالث منه بعنوان "التنمية المستدامة والخدمات الاجتماعية" إذ تناولت الفقرة 27 منه قضية (تمكين المرأة العراقية وتعزيز مشاركتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة) وتفرع عن تلك الفقرة مجموعة برامج تم تكليف دائرة تمكين المرأة بالسير نحو تحقيقها وهي كالآتي:

- موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة العراقية.
- الإيفاء بالالتزامات الدولية (سيداو _ قرار مجلس الامن 1325 _ البيان المشترك وغيره من القرارات اللاحقة).
- بناء شبكة وطنية فاعلة تضم مكاتب وتشكيلات المرأة.
- تحقيق بيئة تشريعية خالية من التمييز ضد المرأة.
- بناء قدرات وهيكلية تشكيلات المرأة في المحافظات.
- تنفيذ بنود البيان المشترك. (يخص هذا البيان النساء الناجيات من العنف الجنسي في مناطق النزاع المسلح المحتلة من قبل داعش). (جمهورية العراق، البرنامج الحكومي لعام 2018_ 2022: ص45 وص92)

ومن خلال هدفنا في هذا البحث فقد قمنا بالوقوف على أبرز مؤشرات تمكين المرأة في هذا البرنامج من خلال تحليل واقع المرأة العراقية وما توصلت إليهِ آخر الدراسات والمسوحات حول أوضاعها، وكما أشارت إليهِ خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الخاصة بأوضاع المرأة في العراق. واشتمل البحث عرضاً لعناصره التي تضمنت توضيح المشكلة والأهمية والأهداف المنشودة منه، والحدود العلمية التي حرصنا على الإيفاء بجوانبها، وتم تحديد الإطار المفاهيمي للبحث من خلال التعرف على مفاهيم المؤشرات، التمكين، المرأة، البرنامج الحكومي، وتم تناول نماذج من الدراسات السابقة المشابهة لموضوع بحثنا، وبعدها ناقشنا تلك الدراسات محاولين الالتقاء معها خدمتاً لمتطلبات البحث، كما وسرنا بخطوات تاريخية للوقوف عند أهم المؤتمرات والتقارير التي تناولت موضوع تمكين المرأة محاولين التعرف على أبرز مؤشرات تمكين المرأة في المجالات التنموية كالمجال الاجتماعي والاقتصادي والصحي والسياسي. وتوصلنا بعد ذلك إلى مجموعة من الاستنتاجات المبنية على حقائق تلك المؤشرات؛ لننصرف بعدها إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها النهوض بواقع المرأة والاهتمام بالإجراءات التمكينية التي تصب في خدمة المرأة والمجتمع من خلال جعلها شريكاً مؤثراً وايجابياً في التنمية، مما يعطي فرصة لواضعي السياسات والباحثين

الآخرين من إلقاء نظرة على أهم تلك المؤشرات لتحديد أولويات التدخل لتحسين أوضاع المرأة في كافة الجوانب، خاصة تلك التي لها علاقة بالتمكين.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: عناصر البحث

مشكلة البحث: ينظر بعض العلماء إلى المشكلة على أنها مواقف يُستدل من خلال مؤشراتها إلى مستوى من الاضطراب الذي يخلخل النسيج المجتمعي، ويشبهونها بالمرض العام الذي يشترك بمسببات متعددة مع غيره من الحالات. بالإضافة إلى كونها ذات جوانب ذاتية ومجتمعية تعجز موارد المجتمع عن مواجهتها لذلك فهي بحاجة إلى حلول موضوعية ومستحدثة من قبل الأفراد والحكومات. **(MERTON ,1971:P2)**.

تكمن مشكلة البحث في مسألة التهميش والتمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي والذي يعتبر العائق الأساسي لتمكين النساء والمسبب الجوهري لحجب فرص مشاركة المرأة بالأدوار الانمائية التي تخدم المجتمع، والذي يعود لأسباب ذكورية العقل المجتمعي وسطحية وعي المرأة لذاتها وإمكانياتها والذي يعتبر مفتاح الدخول إلى منصة التنمية المستدامة.

لذا فهنالك بعض المؤشرات المهمة التي يتضح من خلالها مدى تمكين المرأة في المجالات المختلفة عن طريق ما تم صياغته في البرنامج الذي وضعته الحكومة والذي يخص المرأة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية، ومحدودية تأمين الموارد المطلوبة لتنفيذ خطط البرامج الوطنية.

أهمية البحث: تتمحور أهمية البحث في أن المرأة تمثل نصف المجتمع وشريك الرجل لذا فمن المهم أن تكون مساهمتها في الأدوار التنموية مماثلة لمساهمة الرجل، لأن هذا عامل مهم في خفض مستويات الفقر والعدالة الاجتماعية، وهذا يتم عن طريق زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم وتحسين الخدمات الصحية المقدمة لها وخلق بيئة عمل مؤاتية كي تستطيع إثبات قدراتها وذاتها والدخول إلى سوق العمل عن طريق إتاحة الفرصة أمامها وتقليص فجوة النوع الاجتماعي وهذا لا يتحقق إلا من خلال تمكينها الذي يؤمن فرصه اعتمادها على قدراتها الذاتية ويسمح لها بالمشاركة التنموية.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1- يهدف البحث الحالي إلى التطرق لمفهوم تمكين المرأة مع الوقوف على أهم المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي نادت بالاهتمام بحقوق المرأة وتمكينها وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها، من خلال نظرة تاريخية لتلك الاتفاقيات.
2- التعرف على أهم مؤشرات تمكين المرأة في المجالات التنموية مع محاولة تحليل واقع المرأة في خطة التنمية الوطنية للعام 2018- 2022 وما تم طرحه من جوانب تنموية تخصها في البرنامج الحكومي لعام 2018.
3- التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات المقروءة من خلال المؤشرات المدروسة وأهم النسب التي تعكس واقع تمكين المرأة في مختلف المجالات الحيوية، كي تكون قاعدة بيانات لدراسات مماثلة في مجالات تمكين المرأة.
4- اقتراح بعض التوصيات والإجراءات التي تستهدف تعزيز العوامل التمكينية للمرأة لتكون شريك فاعل في العملية التنموية.

الحدود العلمية للبحث: تفرض طبيعة وعنوان البحث بعض الحدود على الباحث التي لا يمكنه تجاوزها أو تخطيها. كي لا يخرج عن الإطار المرسوم له من خلال الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، اعتمدنا في هذا البحث على الأساليب العلمية التي حاولنا توظيفها لصالح البحث لغرض الحصول على البيانات المطلوبة حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مؤشرات تمكين المرأة وتحليل نتائج ونسب تلك المؤشرات، كما استخدمنا المنهج التاريخي عند تتبع المرجع التاريخي للتمكين. واعتمدنا على مجموعة من

الأدبيات والمراجع والتقارير وخطط التنمية الوطنية ومحاور البرنامج الحكومي لعام 2018 فيما يتعلق بالجوانب التي تخص المرأة وتمكينها في المجتمع، والاستراتيجية الوطنية الخاصة بالمرأة 2018-2030.

ثانياً: الإطار المفاهيمي والنظري للبحث

1- **مؤشرات** INDICATORS**:** في اللغة مؤشر (اسم فاعل) جمعه مؤشرات ومؤشرون، ومؤشر يعني علامة تدل على أن المشاكل أو الأزمات في الطريق إلى الحل. أو تأتي بمعنى أداة تستخدم للضبط أو للقياس. والمؤشرة تعني شريط يوضع بين صفحات الكتب للدلالة أو للإشارة إلى معلومة معينة أو موضع تم التوصل إليه. (ابن منظور، 2000: ص302). أما في القاموس الحديث فقد جاء بمعنى دليل على شيء معين. (عودي، 2006: ص368).

ومن المهم التفريق بين المؤشر والإحصاء:

فالمؤشر يعتبر أعمق في المضمون والدلالة، وبإرتباطه بهدف يسعى إلى تحقيقهِ، أما الإحصاء فلا يرتبط بهدف إلا من خلال ربطه بمؤشر. وبذلك تتمثل المؤشرات في تحويل المعلومات والبيانات الإحصائية المستخدمة في التقارير والمستندات من مادة أولية إلى مؤشرات ودلالات لها أبعاد وجوانب متعددة تُساهم في تشخيص وتحديد المشكلات والعوائق، وبذلك فهي ستساعد في التخطيط وفي إجراءات المتابعة والتقييم والتقويم للأداء الافضل. أما الإحصاء فيقوم بوظيفتين أساسيتين الأولى: تتمثل في الوصف، تنظيم البيانات وتمثيلها بطرق إحصائية مختلفة لتكون مفيدة أكثر، والثانية تتمثل في الوصول إلى استنتاجات حول مجتمع معين على أساس أخذ عينة من ذلك المجتمع. (علي، 2008: ص19).

وفيما يخص بحثنا حول مؤشرات تمكين المرأة في البرنامج الحكومي لعام 2018 فإن النهوض بمتطلبات التنمية البشرية كان من أولويات البرنامج وكانت النقطة الخامسة من تلك المتطلبات هي تعزيز دور المرأة في المجتمع وذلك يتم عن طريق تمكينها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والسياسي والعمل الحثيث على تقليص الفجوة الجندرية في المجتمع وذلك يتم من خلال تبني ثقافة تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الأساسية، وتفعيل التعاون بين الحكومة والبرلمان لدعم تمكين المرأة على كافة الأصعدة. وأهم تلك المؤشرات هو مؤشر التعليم ومؤشر الصحة ومؤشر الحالة الاقتصادية ومؤشر المشاركة السياسية.

2- **التمكين EMPOWERMENT**: لغة هو اسم جاء من الفعل أمكن أو مكن أي سعى إلى جعلهِ متمكناً من التفوق والنجاح، ويأتي بمعنى منح القوة والقدرة لفعل أمر ما. وقد وردت في القرآن الكريم بألفاظ متعددة (مكناهم، أمكن منهم، نمكنن، مكنا).(ابن منظور، 2000: ص45). أما في معجم مفاهيم التنمية فيأتي التمكين باعتبارهِ عملية بناء ثقة الفرد بنفسهِ عن طريق تعزيز قدراته في التفكير، وإحداث التغيير نحو الأفضل، بالذات مع أولئك الأفراد المستبعدون تقليدياً عن اتخاذ القرار بسبب التهميش الاجتماعي أو العرقي. (الاسكوا، 2004: ص36). أما التقرير الوطني للتنمية البشرية فقد أشار إلى أن التمكين ليس مجرد اجراءات فنية بل هو عملية تغيير لثقافة التمييز وبناء تعزيز ثقافة التكافؤ بكل أبعادها القيمية والنفسية والقانونية. فالتمكين هو عملية تتجاوز كونها عملية تدريب أو تأهيل فني، فالبحث في التمكين ينبغي أن يميز بين الوسائل والأهداف، ومثال ذلك أن زيادة الاهتمام بالإنفاق على التعليم لا يعني شيئاً إذا كانت برامج وأدوات التعليم نفسها تحث على التمييز النوعي وتعزز مبدأ اللا مساواة. فمن الضروري أن يكون البُعد الثقافي للتمكين متواجداً في كل جانب تنموي بوصفهِ تحدياً لثقافة عدم تكافؤ الفرص والتمييز وغبن الحقوق أياً كانت الأطر التبريرية لتلك الثقافة. وهذا المعنى يعتبر أبعد من السيطرة على الموارد وصناعة القرار وبناء قدرات الأفراد فالأهم هو تنمية قدرة فهم الذات واستيعاب حقوقها واحترام حقوق الآخر والثقة بالنفس، وبذلك يصبح جميع الأفراد في المجتمع متفهمين ومستوعبين لحقوقهم ويمتلكون الحوار الدفاعي عنها بالإضافة إلى استيعاب حقوق أفراد المجتمع سواء كانوا رجالاً أم نساءً. (التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، 2008: ص ص 151-152). ويشير التمكين أيضاً إلى مقدرة الأفراد في السيطرة على زمام الأمور في حياتهم، كالتخطيط لمستقبلهم وفعالياتهم الشخصية والاعتراف بالمهارات والمعارف التي يملكونها أو يحققوها لأنفسهم وتنمية ثقتهم في ذاتهم وتقوية قدراتهم الشخصية من خلال الاعتماد على أنفسهم.

.(**WOMEN'S EMPOWERMENT PRINCIPLES ,2011: P13**)

أما عن التعريف الإجرائي لتمكين المرأة فيتمثل في العملية التي تمنح المرأة القدرة والقوة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في مستقبل حياتها، من خلال امتلاكها للموارد الضرورية التي تمكنها من استغلال الفرص المؤاتية ومن ثم تحويلها إلى نتائج ملموسة من خلال ما سيتم تحقيقه من إنجازات على المستوى الشخصي وبالتالي انعكاسه على المجتمع والافادة منه في ميدان التنمية المستدامة. وهذا لا يتم إلا من خلال تمكينها على المستوى التعليمي والاقتصادي والصحي والسياسي. والأهم من ذلك كله هو ثقة المرأة بذاتها وبقدراتها كي تتمكن من تطوير نفسها وتدرك حقوقها المشروعة وتستطيع أداء دورها التنموي في المجتمع وذلك لا يتم إلا من خلال الدولة والمجتمع والمرأة نفسها.

3- **المرأة WOMAN**: في اللغة العربية المرأة اشتقاق من الفعل (مرأ) والمروءة هي كمال الرجولية والإنسانية. و(المرء) هو الإنسان و(المرأة) هي مؤنث الإنسان البالغ. وجذر الكلمة هو (مرء). (الرازي، بدون تاريخ: ص101). ويتضح مفهوم المرأة في القرآن الكريم من خلال قوله عز وجل بسم الله الرحمن الرحيم {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى * أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى * فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى} صدق الله العلي العظيم (القرآن الكريم، سورة القيامة: الآية 36- 39). ومن خلال هذه الآية الكريمة فإن الله تعالى بين لنا بأن الإنسان خلق من نطفة ثم من علقة وأتم خلقه عز وجل وجعل منه نوعين هما الذكر والأنثى.. ولا نجد أعمق وأصدق من كتاب الله الذي يعتبر الفيصل في مفهوم المرأة فعندما جاء الإسلام قضى على العادات الجاهلية التي كانت مُتبعه آنذاك كوأد البنات والتمييز بين الذكر والانثى والبغاء وأصبحت متساوية مع الرجل في الحقوق ولايفرق الله تعالى بينهما إلا من خلال الأعمال الصالحة والطيبة كما في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم {مَنْ عَمِلَ صالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أو أُنْثى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَياةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ ما كانُوا يَعْمَلُونَ } صدق الله العلي العظيم (القرآن الكريم، سورة النحل: الاية 97)

أما عن التعريف الإجرائي للمرأة وكما جاء في عنوان البحث: هي الانسانة التي تعتبر العنصر المهمش في المجتمع والتي تخضع لعدم المساواة، على عكس حقيقتها التي تمثل الجزء الأكبر من المجتمع ولها حقوق وعليها واجبات وهذا ما كفلهُ لها الإسلام.

4- البرنامج الحكومي **GOVERNMENT PROGRAM**: يتمثل في كونهِ خارطة الطريق للحكومة والوثيقة الرسمية المعتمدة التي تُعبر عن سياساتها وتوجهاتها العامة، أما بالنسبة لأولوياتها فإنها تحدد في ضوء المحددات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية. وجاء هذا البرنامج ليترجم المنهاج الوزاري على شكل خطط تفصيلية ومحددة بتوقيتات زمنية ولديها مؤشرات أداء واضحة، أما عن إعدادهِ فقد شاركت الوزارات والجهات المعنية في الحكومة بذلك ليكون عهداً وعقداً يلتزم بهِ الوزراء أمام المواطنين في أداء المهام والمسؤوليات المناطة بهم، كما ويعد أحد الأدوات الرقابية على أداء السلطة التنفيذية ووظيفته التشريعية في إصدار قوانين تسهل تنفيذ هذا البرنامج بما يخدم ويلبي احتياجات ومطالب المواطنين المشروعة ويُحسن نوعية حياتهم ومستوى معيشتهم. إن فاعلية وكفاءة نجاح تنفيذ أهداف البرنامج الحكومي تتطلب تظافر جميع مؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية. (البرنامج الحكومي، 2018-2022: ص1).

ونقصد بهِ في بحثنا هذا: الخطة التي تقدمها الحكومة والمتمثلة في الخدمات والمشاريع والاستراتيجيات والتي تكون مسؤولة عن تنفيذها للمواطنين وفي كافة المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والمجتمعية والبيئية والخدمية وقطاعات الاستثمار وغيرها من المجالات التي تعود بالنفع على المجتمع. وبما أن المرأة عنصر مهم في المجتمع فلابد من تعزيز دورها التنموي من خلال الاهتمام بتمكينها على كافة المستويات وجعلها تصب في مسار التنمية المستدامة وتكون ضمن مدة زمنية محددة مسبقاً من قبل الحكومة.

المبحث الثاني: نماذج من الدراسات السابقة

أولاً: دراسة د. مالك عبد الحسين أحمد (2012) " تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية"
تناول الباحث في دراستهِ أهمية تمكين النساء في المجتمع كونهن طاقة مثمرة في اتجاه بناء العملية التنموية بكافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ ركزت مشكلة الدراسة على قلة مشاركة المرأة في تلك المجالات بسبب الموروثات الاجتماعية المبنية على أساس التهميش والتمييز، وأن تمكينها سيضمن مساهمتها في عملية التنمية بصورة إيجابية.
واستخدم الباحث عدة فرضيات لدراستهِ كان أهمها:

- وجود تأثير لثقافة وقيم المجتمع على تمكين النساء في كافة المجالات.
- لا يمكن الوصول إلى التمكين السياسي للمرأة ما لم تحقق المرأة استقلالها الاقتصادي وتكون قادرة من الوصول إلى الموارد ففي هذه الحالة ستكون قادرة على التنافس مع الرجل لتولي المناصب السلطوية وقادرة على المشاركة في صنع القرار.
- هدفت الدراسة وهي نظرية إلى التعرف على البيئة الاجتماعية للمرأة في العراق، وإلى معرفة التحديات الاجتماعية التي تعوقها من المشاركة في صنع القرارات الاجتماعية والسياسية، كما هدفت إلى دراسة واقع التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة والوقوف على أهم المعوقات التي تواجهها وتمنعها من الوصول إلى المقاعد النيابية.

أما عن أهم الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة فهي:

- يعتبر وعي المرأة بكافة حقوقها وقدرتها على المشاركة في سوق العمل وتبوء المراكز الريادية في المجتمع، أمر ضروري، لأن بدونه لا يمكن أن يتحقق تمكين المرأة في المجالات التنموية.
- لا زالت المرأة تعاني الكثير من الموروثات الاجتماعية القائمة على التمييز على أساس النوع الاجتماعي مما يعيق مشاركتها في الجانب الاقتصادي والسياسي.
- أفرزت الحروب تأثيرات اقتصادية على المجتمع وعلى المرأة بالذات، بالإضافة إلى حالات العنف المستمر التي أثرت على النسيج الاجتماعي.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

- رفع مستوى المهارة التكنولوجية بما يتناسب مع سوق العمل، وإعادة صياغة البرامج التعليمية بما ينسجم مع التطورات المجتمعية.
- محاولة إحداث تغيير في نظرة المجتمع السلبية للمرأة من خلال المناهج التعليمية والإعلام.
- رفع مستوى المشاركة بين الجنسين عن طريق إعداد الخطط الوطنية بما ينسجم مع الحاجات الفعلية للواقع الاقتصادي بعيداً عن التمييز على أساس النوع الاجتماعي.
- اهتمام الدولة برفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرأة.

ثانياً: دراسة د. محمود فهمي الكردي، ومحمود فاضل (2014) " واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية "
ركز الباحثان في دراستهما على الكشف عن واقع تمكين المرأة في سوريا من النواحي السياسية والصحية والاقتصادية، واعتبرا أن قضية المرأة هي قضية اجتماعية وليست خاصة بالمرأة وحدها فهي تتأثر بالواقع الاجتماعي الذي تعيش فيه كما وتؤثر فيه. وأهتمت الدراسة بقضية تمكين المرأة كونها أصبحت من أولويات التنمية وأهدافها الأساسية.
هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمكين النساء في سوريا مع الكشف عن أهم المجالات السياسية والاقتصادية والصحية لتمكين المرأة في سوريا، ومحاولة إزالة العقبات التي تعيق تمكينها ومشاركتها الفاعلة في التنمية. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في دراستهما من خلال التعرف على أهم الاحصاءات والبيانات الخاصة بموضوع دراستهما.

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- أشار توزيع المرأة في قوة العمل إلى إقبالها على الأعمال التي تنسجم مع دورها الإنجابي التقليدي.

- حصول المرأة في سوريا على منصب مرموق كنائب الرئيس مع ذلك فإن نسبة مشاركتها في الحكومة السورية تبلغ 7% من مجموع الوزراء.
- ارتفاع مستوى الرعاية الصحية للمرأة، وانخفاض معدلات وفيات الأمهات، وارتفاع معدلات النساء اللواتي ولدن تحت الرعاية الطبية التخصصية إلى 94,5% عام 2008. وهذا مؤشر إيجابي.

أما عن التوصيات التي انتهت بها الدراسة فهي:

- إشراك المرأة في سوق العمل وإخراجها من الدور التقليدي لتستطيع النهوض بواقعها وتتمكن من الدخول في كافة مجالات الحياة.
- زيادة حصة النساء في المشاركة السياسية وإتاحة الفرصة لهن لتسنم الوزارات السيادية، وعدم الإبقاء على الوزارات الخدمية فقط، لكونها قادرة على إدارة تلك الوزارات.
- الاهتمام بالتمكين الصحي للمرأة مثل زيادة الرعاية الصحية ونشر البوسترات والإعلانات الخاصة بوسائل تنظيم الأسرة عن طريق وسائل الإعلام والندوات ومنظمات المجتمع المدني.
- سن القوانين الخاصة بالحيازة والملكية بمختلف أشكالها سواء كانت صناعية أو زراعية أو غيرها، والتقليل من الشروط التي تعوق حيازة المرأة.

ثالثاً: دراسة:

ELISIA LOSINDILO (2010 " (SOME FACTORS THAT HINDER WOMEN PARTICIPATION IN SOCIAL , POLITICAL AND ECONOMIC ACTIVITIES IN TANZANIA

جاءت هذه الدراسة بعنوان العوامل التي تعيق مشاركة المرأة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تنزانيا، اهتمت هذه الدراسة بالعوامل المؤثرة في عملية تمكين المرأة وكيفية جعلها عنصر مشارك في الإنماء على الرغم من كونها تفتقر للمقومات التي تجعلها شريك في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كان الهدف الذي سعت الدراسة من الوصول إليهِ: هو معرفة العوامل المعيقة لمشاركة المرأة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاولة إيجاد الحلول للنهوض بالمرأة. أما عن منهج الدراسة فقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي واعتمدت على التقارير التنموية والإحصاءات والمسموحات الصحية.

أكدت نتائج الدراسة: على وجود الكثير من العوامل المؤثرة في مسألة تمكين المرأة وفي دخولها إلى ميدان العمل واستقلالها الاقتصادي ومن تلك العوامل (التعليم، العمر، مكان إقامة المرأة، وقدرتها على إثبات ذاتها في المجتمع).

رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة مرجعية نظرية للدراسة الحالية، والهدف من عرضها هو التعرف على أهم التجاذبات الفكرية والمعرفية لتلك الدراسات مع دراستنا. محاولين الإتساق في المسار العلمي الذي طرحت فيه تلك الدراسات أفكارها وأهدافها وأهم النتائج التي توصلت لها، كي نخلق جواً معرفياً مشتركاً، محاولين فيه النهوض بواقع المرأة من خلال تمكينها وغرس الثقة بذاتها وقدراتها المتنوعة، وجعلها نموذجا يُقتدى بهِ من خلال مشاركتها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وجعلها شريك فاعل في التنمية. وهذا ما اتفقت عليه دراستنا مع الدراسات السابقة التي تم عرضها.

المبحث الثالث: واقع تمكين المرأة في العراق

أولا: المرجع التاريخي لتمكين المرأة

إن الحديث عن تمكين المرأة لا يعني بالضرورة أنهُ جهد لايشمل أو يتسع لمجموعات أو فئات أخرى في المجتمع، فهو لا يرتبط بالمرأة تاريخياً أو اصطلاحياً. (نتشه، 2001: ص148). فهو كعملية يستهدف تغيير أوضاع الفئات الهشة في المجتمع نحو الأفضل. وبما أن المرأة من ضمن الفئات الهشة في النسيج المجتمعي

فهي بحاجة إلى إعطاء الثقة بالنفس عن طريق استخدام المواد واستغلال الفرص المؤاتية لتعزيز دورها في المجتمع. وقد تناولت الكثير من الأدبيات وتقارير التنمية البشرية والمؤتمرات الدولية التي نادت بحقوق الإنسان؛ الهدف من التمكين على أنه "توسيع لفرص الناس" لذا فمن الضرورة إيجاد بيئة تتوفر فيها تلك الفرص عن طريق أدوات وأساليب مؤثرة كالتعليم وفرص العمل المنتج والرعاية الصحية وتقديم الخدمات الضرورية لحياة الأفراد. إضافة إلى ذلك فإن التمكين كي ينمو ويسير في السياق المنهجي ويحقق الأهداف المرجوة منهُ، فإن هذا يتطلب بناء قاعدة ثقافية ونفسية واجتماعية تعزز ثقة الإنسان بنفسه وبقدراته كي يستطيع استثمار تلك الفرص لصالح نفسه ومجتمعه. وبما أن المرأة تمثل نصف أو أكثر من نصف سكان المجتمع، فهي بذلك تشكل نصف امكانياته، كما وتمثل رأس مال بشري لا غنى عنه للوصول إلى التنمية المستدامة. أما بالنسبة للحق في التنمية والأمن البشري او(أمن الانسان) فهما بُعدين مُهمين من أبعاد التنمية البشرية في الظروف التي مرت ولا زالت تمر في العراق، وذلك لأن مفهوم الحق في التنمية كما تبنتهُ وطرحتهُ الجمعية العمومية للأُمم المتحدة عام 1986، وتمت صياغته في الإعلان العالمي عن الحق في التنمية وكما عملت بهِ المفوضية العليا لحقوق الانسان في جنيف عام 2000، فهو يشكل مرجعية مهمة بالنسبة للعراق وللمنطقة العربية كذلك. قد جاء في نص المادة الثامنة من الإعلان العالمي (إن على الحكومات أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة والضرورية على الصعيد الوطني كي تضع الحق في التنمية موضع الالتزام الفعلي والتنفيذ الواقعي) وكمثال على ذلك - توفير تكافؤ الفرص للجميع في ما يخص الحصول على الموارد الاساسية والمهمة من تعليم ورعاية صحية وتوزيع عادل للدخل ومسكن ملائم وفرص الحصول على العمل واتخاذ التدابير الفعالة لضمان مشاركة المرأة في العملية التنموية والقضاء على كافة أشكال اللاعدالة الاجتماعية. وهي هنا تشدد على دور ومسؤولية الحكومات الوطنية في إيجاد انظمة اجتماعية واقتصادية عادلة للجميع. (التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، 2008: صفحات متفرقة).

ومع تزايد التركيز على قضايا حقوق المرأة في المجتمع الدولي، أصبحت الدول تتسابق في إقامة المؤتمرات والاتفاقيات التي تدعو إلى حرية المرأة وتمكينها وضرورة مشاركتها للرجل في عملية التنمية المجتمعية وهذا ما سيتم توضيحه خلال الجدول الآتي: (القاطرجي، 2006: ص169 وص186) للإستزادة حول المؤتمرات مراجعة (المدغري، 1999: ص17).

جدول (1)

يوضح أهم الاتفاقيات والمؤتمرات والتقارير الدولية حول الاهتمام بالمرأة

ت	اسم الاتفاقية - المؤتمر- التقرير	السنة	الأهداف الرئيسية	الملاحظات
1	اتفاقية لاهاي	1902	الحماية القانونية للمرأة	دارت الاتفاقية حول التناقض في بعض القوانين المحلية الخاصة بالزواج والطلاق والوصاية على القاصرين أما بالنسبة لموضوع الإتجار بالنساء فقد تبنته بعض الاتفاقيات الدولية في سنة(1904-1910-1921-1933)

2	اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة	1952	حق المرأة في المشاركة بالانتخابات الرسمية-الحق في تولي المناصب العامة وكذلك ممارسة الوظائف العامة	تتألف من (11) مادة جاءت تحقيقاً لمبدأ المساواة بين الجنسين الذي ورد في ميثاق الأمم المتحدة
3	اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة	1956	"لا يمكن تغيير جنسية المرأة تلقائياً بمجرد إبرام الزواج - أو إنهاء الزواج -أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج"	اهتمت بحقوق جنسية المرأة المتزوجة
4	اتفاقية الرضا بالزواج والحد الادنى لسن الزواج	1962	حرية الاختيار في الزواج-القضاء على زواج الاطفال -ضرورة إنشاء سجل ليتم فيه تسجيل وتدوين حالات الزواج	اهتمت بضرورة الرضا والقبول بالزواج لأنه حق إنساني
5	مؤتمر مكسيكو سيتي	1975	المساواة - التنمية - السلم	اعتبر عاماً مميزاً وأعلنت فيهِ السنة الدولية للمرأة
6	اتفاقية سيداو	1979	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	سميت أيضاً بالشرعة الدولية لحقوق المرأة
7	مؤتمر كوبنهاكن	1980	اهتم بمتابعة أهداف مؤتمر مكسيكو	مؤتمر مهم من ضمن أهم أهدافه هي متابعة ما تناوله مؤتمر مكسيكو
8	مؤتمر نيروبي	1985	من ضمن أهدافه هي تحديد 8 مجالات استراتيجية لأنه رفض المرأة في مجالات تقاسم السلطة - العنف ضد المرأة- الالتزام بحقوق المرأة- آليات النهوض بالمرأة- المشاركة الاقتصادية- أثر النزاعات على المرأة- الاهتمام بالتعليم والخدمات الصحية والعمالة	تم التركيز في هذا المؤتمر على النساء اللاجئات والمشردات وعلى الظروف التي تعيشها المرأة في حالات الاحتلال

9	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة	1994	تحسين أوضاع المرأة لأن ذلك يُعزز قدرتها على صنع القرار في كافة مجالات الحياة خاصة مجالي الجنس والإنجاب- تمكين المرأة- المساواة بين الجنسين عن طريق القوانين والأنظمة اللازمة لذلك - القضاء على ممارسة العنف والتمييز ضد النساء	اتفقت الحكومات في هذا المؤتمر على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمنح المرأة القوة وتحقيق المساواة بين الجنسين خاصة في المجالات الأسرية والمجتمعية
10	مؤتمر بكين	1995	كان ضمن بنوده والأهداف التي سعى لتحقيقها هي النهوض بأحوال المرأة وتمكينها في جميع أنحاء العالم -القضاء على العنف ضد المرأة -الاهتمام بالأمور المتعلقة بالرعاية الصحية للمرأة والتعليم-إعلان الحق في التنمية	أخذت الحكومات التي شاركت في المؤتمر الذي عُني بقضايا المرأة تكريس الجهود لمعالجة جميع العقبات والقيود التي تقف حائلاً في سبيل النهوض بقضايا المرأة وتمكينها
11	مؤتمر بكين +5	2000	استهدف تقييم ومراجعة المؤتمرات السابقة خاصة تطبيق مقررات مؤتمر نيروبي- ومنهاج عمل بكين	كثر من اعتبارهِ مؤتمر وكان H اعتبر جلسة تحت عنوان "المرأة عام 2000"
12	المرأة في إعلان قمة الألفية 2015-2000	2000	تمكين المرأة والاهتمام بجميع مستويات التعليم- الاهتمام بالصحة	يتعزز رفاه الأسرة عن طريق النساء المتعلمات

هذه كانت أهم الاتفاقيات والمؤتمرات التي تناولت قضايا المرأة وركزنا على الأهداف التي تناولتها فيما يقترب من بحثنا، كي نصل إلى مُقاربة فكرية ونظرية بين أهداف تلك المؤتمرات وما تم تحقيقه منها على أرض الواقع من خلال المؤشرات التي سنتناولها لاحقاً وإن كانت نظرية.

أما بالنسبة للدستور العراقي عام 2005 فقد خصص في المادتين (22 و25) منهُ إعطاء الحق في العمل دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو اللغة أو العرق. كما حظي موضوع التمكين حظاً وافراً في خطة التنمية الوطنية 2011-2014 حيث نادت إلى توسيع تمكين المرأة وضرورة تعزيز دورها في المجتمع. (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، 2018-2022).

وعلى الرغم من جميع تلك الاتفاقيات والمؤتمرات والتقارير وما تنادي به خطط التنمية الوطنية والبرامج الحكومية من تعزيز لدور المرأة في المجتمع وضرورة تمكينها اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وسياسياً، إلا أننا نلمس على أرض الواقع تراجعاً واضحاً وعجزاً تراكمياً في تحقيق الأهداف المرجوة. وذلك لأننا بحاجة إلى وضع استراتيجية ذات منظور تنموي شامل لإزالة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة ومشاركتها في أداء دورها التنموي المرجو، كما أننا بحاجة إلى إزالة الصدأ الذي خيم على قيم المجتمع وأصبح ميراثاً ثقافياً في معظم الأوساط الاجتماعية. ولهذا فإن وعي المرأة بذاتها وإدراكها لحقوقها المشروعة بمساندة المجتمع والدولة يجب أن يكون حاضراً لتحقيق الأهداف المنشودة من التمكين.

ثانياً: مؤشرات تمكين المرأة في المجالات التنموية

يعتبر البرنامج الحكومي لأي دولة والخطط التي تُصاغ على أساس المحاور التي سوف يتبناها الأساس أو خارطة الطريق لخطة التنمية الوطنية التي تعدها فيما بعد. والتي تكون مستلهمة غاياتها من أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة. لهذا سنحاول تسليط الضوء على أبرز المؤشرات التي نستطيع من خلالها معرفة مدى تمكين المرأة في المجالات التنموية وفقا للخطط والاستراتيجيات الوطنية:

1- **المجال الاجتماعي:** رسمت الثقافة التقليدية للمرأة صورة نمطية تتمثل في الحط من قيمتها واعتبارها كائن من الدرجة الثانية، خاصة في مثل مجتمعاتنا التقليدية التي يرتبط فيها الشخص بالتراث أكثر من ارتباطهِ بالحاضر والمستقبل. كما ويعتبر الموروث الثقافي هو أحد المرجعيات الأساسية في بناء تلك الصورة باعتبارهِ يمثل التراكمات الفكرية للوعي الجماعي وأحد مكونات اللاوعي. إن هذه الصورة تتجاهل التغيرات التي طرأت على واقع المرأة ومكانتها في المجتمع، حتى صارت تلك الصفات الدونية والنمطية كأنها جزءاً من طبيعة المرأة. (حمزة، 2007: ص7).

ومن بين المؤشرات التي تقع ضمن التمكين المجتمعي للمرأة هي:

أ- تعليم المرأة: يعتبر التعليم مقياس مهم لمدى تقدم أي مجتمع، ونظراً لأهمية التعليم ودورهِ المؤثر في عملية التنمية البشرية فقد أكدت عليه معظم المواثيق والمؤتمرات الدولية واعتبرتهُ حق ثابت وأساسي لجميع الأفراد. وهذا ما جاءت به المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي أعلن فيه "أن لكل إنسان الحق في التعليم" ولم تفرق بين النساء والرجال في هذا الحق الذي يعتبر مكفول للجنسين. وقد جاء هذا في الحديث النبوي الشريف لرسول الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " صدق رسول الله. والمعنى واضح في قوله صلى الله عليه وسلم فذكر بأن التعلم هو حق لجميع المسلمين الذكر والأنثى معاً، لأن فيه صون لكرامة الإنسان ونور وهداية للعقول. (الدسوقي، 2007: ص112). وقد حددت الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات المهمة للفقر الإنساني وهي "الحياة القصيرة - عدم توفر التعليم الأساسي - عدم التمكن من الإشتراك في الحياة العامة " (الاسكوا، إدماج قضايا المرأة في السياسات والبرامج على المستوى الوطني، 2002: ص17). وبالنسبة لوضع التعليم في العراق فإنه لا يزال بحاجة إلى جهد كبير ومتواصل للنهوض بالواقع المرير الذي غدا عليه، لاسيما فيما يخص الإناث. إذ تشير الدراسات الميدانية إلى قلة ومحدودية اهتمام العوائل العراقية بما يسمى (بالتمكين المعرفي للإناث) مقارنة بإهتمامهم بالذكور. وهذا ينطبق على كافة المراحل الدراسية. وفيما يخص معدلات الالتحاق في التعليم فما زالت معدلات التحاق الذكور أعلى من معدلات التحاق الإناث، ففي عام 2015-2016 فقد تم رصد معدل التحاق الذكور في المرحلة المتوسطة بنسبة (97%) أما فيما يخص الاناث ولنفس المرحلة فكانت نسبة التحاقهم (70%). وفيما يخص المرحلة الإعدادية فقد بلغت (51%) للذكور، و(44%) للإناث لنفس العام. (خطة التنمية الوطنية 2018-2022: ص234). هذا يدل على أن الفجوة لاتزال كبيرة بالنسبة للنوع الاجتماعي في العراق فيما يخص الجانب التعليمي للمرأة.

ب- العنف الذي تتعرض له المرأة بكافة أشكاله وصوره: تشير إحدى الدراسات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء في العراق بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بأن (8%) من النساء المتزوجات بعمر(15-49) سنة يعانين من سيطرة الزوج على حياتهن بمختلف الأشكال. (وزارة التخطيط، تقرير مسح صحة الأسرة في العراق 2006-2007). كما اتفقت العديد من الدراسات على أن العنف ضد المرأة يعتبر ظاهرة منتشرة في المجتمع العراقي. وأشارت استراتيجية النهوض بالمرأة إلى أن نسبة (20%) من النساء يتعرضن لأي شكل من أشكال العنف في العراق. (استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة، 2013-2017: ص37). وأوضحت دراسة عراقية في هذا المجال أن أعمار النساء اللواتي تعرضن للعنف تتراوح بين (14-46) عام وهذا يعتبر مؤشراً على أن النساء يتعرضن للعنف في مختلف الأعمار، كما تبين أن معظم اللواتي تعرضن للعنف هن من الأميات أو ممن هن في مستوى تعليمي متدني. (جاسم، 2015: ص23).

ج- التهميش والإقصاء المبني على أساس النوع الاجتماعي: يعتبر هذا النوع من التمييز والتهميش مبني على أساس الاختلاف المرسوم من الناحية الاجتماعية بين الذكور والإناث، وهو مرتبط مع العنف بعلاقة جدلية ويتأثر كل منهما بالآخر. (سلامة، 2006: ص104). فالتباين الاجتماعي بين الجنسين غالباً ما يقود إلى نتائج غير فعالة من الناحية الاقتصادية، فالمجتمعات التي تميز بين الجنسين تكون بطيئة في معدلات النمو والحد من الفقر، بينما تكون المجتمعات التي تُعامل الذكور والإناث على قدر كافٍ من المساواة والعدالة الاجتماعية أسرع في فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (**WORLD BANK SOCIA PROTECTION STRATEGY ,2001**). كما أن فجوة النوع الاجتماعي تزداد في معدلات الالتحاق بالتعليم، وهذا يشكل هدراً في الفرص التعليمية للإناث كونهن أكثر من يتأثر بهكذا ظروف تمييزية. (مصطفى، 2016: ص56).

د- الزواج القسري أو زواج الاطفال: تُشير دراسة لوزارة التخطيط أن نسبة ظاهرة الزواج المبكر تزداد عند الطبقات الفقيرة بنسبة 19% حسب النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مقابل 17% عند الطبقات الأكثر غنى. (وزارة التخطيط، التقرير الأولي لمراقبة أوضاع النساء والأطفال في العراق، 2011-2012: ص6).

ه- سلطة اتخاذ القرار والتمييز داخل الأسرة: إن قدرة المرأة على صنع القرار الأسري والتأثير فيه، لا يقل أهمية عن قدرتها في التأثير على القرار المجتمعي. لِذا فإن إعطاء المرأة الحق في المشاركة باتخاذ القرارات على كافة المستويات يُعتبر حقاً مشروعاً، إذ يفصح مؤشر اتخاذ القرار حالة من الاستقلال الذاتي للمرأة، كما يعد هذا الاستقلال أحد الأبعاد الأساسية والضرورية لعملية تمكين المرأة.(الشنيطي والشرماني، 2008: ص22). هنالك بعض العوامل الأخرى المساعدة على تمكين المرأة كالأنشطة المجتمعية والتي تعتبر وسيلة لتطوير خبراتها وقدراتها، كما وتعد مصدراً خصباً لتبادل المعرفة والخبرات التي تدعم تمكينها أسرياً ومجتمعياً.

2- **المجال الاقتصادي:** إن أوضاع سوق العمل في أي بلد تعكس بشكل كبير الأيديولوجيا التي تشكل مرجعية الدولة والقوى ذات النفوذ في المجتمع، ولا شك أن تلك الأوضاع ناجمة عن عدة عوامل داخلية وخارجية متفاعلة ومتداخلة فيما بينها ويمثل العراق نموذجاً لذلك التفاعل والتداخل بين نوعي العوامل. (مصطفى، 2008: ص12). إذ يوضح الواقع الاقتصادي للنساء أن نسبة مشاركتهن في الفئة النشطة اقتصادياً تدنت إذ بلغت 16% من أعداد النشطين اقتصادياً، بينما كانت نسبة مشاركة الذكور 84%.(الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائمة على النوع الاجتماعي، 2018-2030: ص15).

3- **المجال الصحي:** تمثل الصحة جزء جوهرياً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهدف بدورها إلى إيجاد حياة أفضل لجميع الأفراد داخل المجتمع، وهي حق أساسي من حقوق الإنسان وأحد حقوق المرأة التي نادت به اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وجاء في نص المادة 12 "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة" (بدر، ومنى عزت، 2007: ص16). وعند متابعة مؤشرات الصحة الإنجابية في العراق، نجد بأن تقدماً واضحاً قد تحقق في خفض نسبة وفيات الأمهات وتحسين صحتهن. إذ انخفضت معدلات وفيات الأمهات من 291 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية عام 2006-2007. (المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية **I-WISH**، صحة الأمهات في المرحلة الإنجابية، 2013: ص16).

إلا أن الواقع المُعاش يُظهر بأن العراق لا يزال بحاجة إلى قطع الكثير من الأشواط للوصول إلى العدالة في الحصول على الخدمات الصحية لجميع السكان.

4- **المجال السياسي:** عند ملاحظة المشهد السياسي العراقي مُنذ عام 2003 ولغاية الآن، فإننا سنجدهُ متأزم، بسبب التناقضات والظروف الطارئة التي حلت بالبلاد، فالظروف الإنسانية المتدهورة التي واجهها العراق في حزيران 2014 قد غيرت الكثير من السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرت على النساء بصورة ملحوظة، كالظروف الأمنية الغير مستقرة، وخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي

وغيرها، مما يقلل من إقدام المرأة على المشاركة في العملية السياسية كونها ستكون معرضة لخطر القتل والتهديد. وعلى الرغم من تحقيق نظام الكوتا النسائية المتمثلة بنسبة 25%من مقاعد مجلس النواب ومجالس المحافظات ووزارات الحكومة، إلا أن وجودها لا يزال مجرد وجود شكلي في القائمة الانتخابية. (الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، 2018-2030: ص3).
تأسيساً على ما تقدم وبرغم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التي يمر بها البلد وما تفرزهُ من تأثيرات على واقع المرأة العراقية، إلا أن عليها اختراق كافة العقبات التي تحول دون مشاركتها في صنع القرار.

الاستنتاجات

1- وجود تراكمات ثقافية اجتماعية تمييزية ضد المرأة على أساس النوع الاجتماعي، إلى جانب وجود ضعف التقدير الذاتي للمرأة، فلا تزال تصورات المرأة عن ذاتها متدنية، وحسب المؤشرات الوطنية فإن 46% من النساء أكدن على وجود تمييز في المجتمع على أساس النوع الاجتماعي. مما يخلق حاجزاً أمام مشاركتها المجتمعية على كافة المستويات.
2- أوضحت المؤشرات المدروسة في الخطط التنموية الوطنية والتي تم عرضها في البحث، تدني المستوى التمكيني للمرأة ويزداد المعيار تناقصا كُلما قل المستوى التعليمي لها. والعكس صحيح.
3- يعتبر مؤشر التعليم من المؤشرات ذات الأثر البالغ في حياة المجتمعات، لاسيما في حياة المرأة، فكلما زاد مستوى تعليمها زادت نسبة مشاركتها في اتخاذ القرار وزاد وعيها بحقوقها المشروعة، وفتحت أمامها الآفاق المستقبلية.
4- لايزال الواقع التعليمي للمرأة بحاجة إلى جهود بناءة، كونه يواجه الكثير من التحديات. فما زالت نسبة التحاق الذكور في مختلف المراحل الدراسية أعلى من نسبة التحاق الإناث.
5- تزايد حالات العنف ضد المرأة إلى أكثر من خُمس أعداد النساء في العراق. إضافة إلى أن الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق بينت بأن 20% من النساء العراقيات يتعرضن للعنف بمختلف أنماطه ومسبباته.
6- أثرت الأزمة الإنسانية التي مر بها العراق عام 2014 الكثير من التداعيات على النساء، كالنزوح والتهجير وتصاعد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، ففي إحصائية لوزارة الهجرة أوضحت بوجود ما يقارب من أربعة ملايين نازح حتى نهاية عام 2017 ومن المتوقع أن مايزيد عن نصف هذا العدد هو من النساء ومن مختلف المحافظات المتضررة.
7- ازدياد معدلات الفقر في المجتمع أو ما يسمى بتأنيث الفقر. كونه أصبح يمس النساء بدرجة كبيرة ويؤثر على مستوى انخراطهن في سوق العمل.
8- ضعف مستوى خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمرأة، إذ تشير المسوحات الصحية أن نسبة العوائل المحرومة من إشباع الخدمات الصحية الضرورية بلغت 15,3% بالنسبة للأسر التي تسكن الحضر، في حين بلغت النسبة 39,2% بالنسبة للأسر في المناطق الريفية. وكذلك تزايد معدل حرمان العوائل التي ترأسها النساء أكثر من العوائل التي يرأسها رجل. وهذا مايشير إلى كثرة الأعباء الملقاة على النساء في ظروف الأزمات مع تدني حصولهن على الرعاية الصحية المطلوبة.
9- إقصاء النساء من المواقع القيادية ذات الصبغة السياسية. إذ لاتزال نسب تولي المرأة للمراكز القيادية متدنية بسبب المنظومات الثقافية والاجتماعية للمجتمع العراقي، إضافة إلى الظروف الأمنية الغير مستقرة في البلاد، كما وتلعب سيطرة الأحزاب وما تمليه على المرأة من آراء وأفكار دوراً في عدم إقبالها على هكذا مناصب.

10- لاتزال الجهود المبذولة على المستوى الحكومي والمؤسساتي تعاني من هشاشة التنفيذ للخطط المرسومة وللإستراتيجيات المخططة فهي بحاجة إلى الجدية والحزم في التنفيذ.

التوصيات والمقترحات

1- تعزيز ثقة المرأة بقدراتها الذاتية، وتشخيصها مكامن القوة في شخصيتها على نحو إيجابي، مع صياغة خطاب ثقافي اجتماعي لغرس قيم إيجابية عن دور المرأة في المجتمع، وذلك عن طريق المناهج التعليمية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

2- إجراء التدابير اللازمة لرفع مستوى المرأة التعليمي، من خلال الحزم في مسألة التعليم الإلزامي للفتيات وتشجيعهن على الالتحاق بالتعليم لكافة المراحل التعليمية. سواء في الريف أو الحضر مع إدماج قضايا التمييز على أساس النوع الاجتماعي في المناهج التعليمية، كي تكون ثقافة راسخة لدى الجميع. وذلك لأن التعليم هو العصب الأساسي لتمكين المرأة. ويتولى ذلك وزارة التربية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

3- تسليط الضوء على استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة وما خلصت إليهِ من توصيات صادقت عليها الحكومة العراقية. وذلك للقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي مع العمل على رفع مستوى الوعي بكافة أشكال العنف لدى المرأة كي تكون قادرة على حماية نفسها واللجوء إلى الجهات ذات العلاقة في الوقت المناسب، وتعريف النساء بمهام الشرطة المجتمعية ومراكز الشرطة، لزيادة الثقة بهم كونهم ملجأ امان للمرأة المُعنفة. ويقوم بذلك وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع وزارة الداخلية.

4- تفعيل القوانين والتشريعات اللازمة لمحاسبة مرتكبي العنف كي يكونوا عبرة لغيرهم، وذلك عن طريق التصويت على قانون لحماية المرأة من العنف. وتتولى ذلك وزارة العدل ودائرة تمكين المرأة بالتعاون مع وزارة التخطيط لمعرفة النسب الحقيقية للعنف.

5- إيجاد سياسات وبرامج فعالة لتبني سياسة تمكين المرأة على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية، عن طريق تسهيل امتلاكها للفرص وضمان وصولها إلى الموارد؛ كي تتمكن من المشاركة التنموية بشكل فاعل. وتقوم دائرة تمكين المرأة بوضع تلك السياسات وتسهيل عمل الإجراءات مع الوزارات ذات الشأن.

6- تحسين مستوى المساهمة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل من خلال توفير البيئة المؤاتية لها، والاهتمام بمسألة التدريب لمتطلبات سوق العمل، ووضع الخطط الوطنية والاستراتيجية الخاصة بالاقتصاد موضع التنفيذ، وتمويل المشاريع الصغيرة للنساء كي تكون حافزا لزيادة ثقتها بقدراتها والقضاء على الفقر والبطالة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام. وتتولى ذلك وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزاره المالية.

7- رفع كفاءة البنى التحتية اللازمة للمنظومة الصحية في العراق، واتباع سياقات عمل مُستحدثة في تقديم مستوى خدمات الرعاية الصحية إلى الأم والطفل على أتم وجه. والقيام بالندوات التوعوية عن طريق رفع مستوى الوعي المجتمعي حول الحد من ظاهرة الزواج المبكر لما لها من تأثيرات صحية واجتماعية واقتصادية على المرأة. وتقوم بذلك وزارة الصحة.

8- تنمية مهارات وقدرات النساء حول أهمية مشاركتهم في المجال السياسي سواء على مستوى تبوء مراكز صنع القرار أم على مستوى التصويت بالعملية الانتخابية. مع تعديل نسبة المشاركة السياسية للمرأة (نظام الكوتا) بما يتلائم مع المتطلبات والتغيرات التي يمر بها البلد.

9- إنشاء قاعدة بيانات حول مختلف الجوانب الخاصة بالمرأة، لسد الفجوة المعرفية التي تخص النسب والأرقام الحقيقية حول أوضاع المرأة. وذلك من خلال إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة والميدانية في مجال تمكين وتوسيع قدرات المرأة. وتقوم بذلك وزارة التخطيط بالتعاون مع دائرة تمكين المرأة ومركز دراسات المرأة.

المصادر

المصادر العربية:

القرآن الكريم.
ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم (2000) لسان العرب، ط1، المجلد الثاني عشر، دار صادر، بيروت.
أحمد، مالك عبد الحسين (2012) تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية، العدد 23، مجلة الاقتصادي الخليجي.
بدر، انتصار، ومنى عزت (2007) تقرير مرصد وممارسات التمييز ضد النساء بالمجتمع المصري، طبع بدعم من برنامج تنمية المشاركة سيداو، مصر.
جاسم، فريدة (2015) العنف الأسري ضد المرأة وآليات الحماية المؤسسية - دراسة ميدانية لعينة من النساء المعنفات في بغداد، بحث تم القاءه في ندوة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية التاسعة تحت عنوان: قضايا المرأة العراقية ما بعد العام 2003 في ظل التحولات والتحديات.
حمزة، كريم محمد (2007) مصادر تهديد الأمن الإنساني للمرأة العراقية، دراسة قُدمت للمشاركة في مشروع تقرير التنمية الوطني، بغداد.
الدسوقي، سيد ابراهيم (2007) الحماية الدولية لحقوق المرأة على ضوء اتفاقية منع التمييز الجنسي، دار النهضة العربية، القاهرة.
الرازي، محمد ابي بكر بن عبد القادر (بدون سنة) مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت.
سلامة، رجاء بن (2006) بحث التمييز ضد المرأة في العالم العربي في كتاب بنيان الفحولة -أبحاث في المؤنث والمذكر، دار المعرفة للنشر، تونس.
الشنيطي، سحر، وملكي الشرماني (2008) محاربة العنف ضد المرأة والطفل، المركز القومي للمرأة، القاهرة
علي، يونس حمادي (2008) الإحصاء الاجتماعي، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا.
عودي، أحمد (2006) القاموس الحديث للمتعلمين -إنكليزي - إنكليزي - عربي، المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون، لبنان.
القاطرجي، نهى (2006) المرأة في منظومة الامم المتحدة رؤية اسلامية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
الكردي، محمود فهمي، ومحمود فاضل (2014) واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، المجلد 36، العدد 2، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا.
المدغري، عبد الكبير (1999) المرأة بين أحكام الفقه والدعوة إلى التغيير، ط1، مطبعة فضالة، المغرب.
مصطفى، عدنان ياسين (2008) البطالة والتشغيل في العراق تحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية.
مصطفى، عدنان ياسين (2016) النوع الاجتماعي والتنمية - إشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.
نتشه، روان يوسف (2001) تمكين المرأة - حضور السياق المغيب وإشكالية المعنى المفقود، المجلد 40، مجلة عالم الفكر، الكويت.
التقارير والمسوحات والإحصاءات
استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة (2013-2017) المسودة الثالثة.
الاسكوا (2002) إدماج قضايا المرأة في السياسات والبرامج على المستوى الوطني، ورشة عمل النوع الاجتماعي من 6-7 كانون الأول، بيروت، لبنان.
الاسكوا (2004) معجم مفاهيم التنمية، بالتعاون مع البنك الدولي، بيروت.

جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، البرنامج الحكومي 2018-2022 المصادق عليهِ في جلسة مجلس النواب الخاصة المنعقدة في 5/2/2019.
دائرة تمكين المرأة العراقية (2018-2030) الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائم النوع الاجتماعي، بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان في العراق.
وزارة التخطيط (2011-2012) التقرير الأولي لمراقبة أوضاع النساء والأطفال في العراق.
وزارة التخطيط (2006-2007) تقرير مسح صحة الأسرة في العراق.
وزارة التخطيط (2013) المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (**I-WISH**)، تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان - مكتب العراق.
وزارة التخطيط (2008) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق.
وزارة التخطيط، (2018-2022) خطة التنمية الوطنية.

المصادر الاجنبية:

Elisia Losindilo And Others (2010) Some Factors That Hinder Women Participation In Social, Political And Economic Activities In Tanzania, Social Sciences Journal, March**.**

Merton R. And Nisbet R. (1971) Contemporary Social Problems, New York, Harcourt**.**

Women's Empowerment - Equality Means Business (2011) United Nation: Global Compact**.**

World Bank (2001) Social Protection Strategy**.**